

## دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة نظرية

نادية سامي خضر (1)

### الملخص

تمر مهنة المحاسبة هذه الأيام بأزمة ثقة يمكن أن نعدّها بدرجة كبيرة من الدقة أزمة أخلاقيات نابعة من سيطرة الجشع والمصالح الخاصة الضيقة بصورة واضحة على جزء كبير من القطاع المالي في مختلف دول العالم. وهذه الأزمة وإن كانت قد برزت مؤخراً بصورة واضحة في الولايات المتحدة الأميركية، إلا أنها لا تنحصر في ذلك البلد فقط، بل يمكن أن نقول أنها امتدت لتشمل معظم دول العالم. وزاد الأمر تعقيداً عندما ظهرت الأزمات المالية خلال السنوات القليلة الماضية بسبب بعض الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة والإفصاح من تلاعب وغش مالي وفساد إداري في بعض الشركات الدولية العملاقة، الأمر الذي أودى ببعضها إلى الإفلاس، وما ترتب على ذلك من خسائر فادحة لأصحاب المصالح المباشرة والاقتصادات القومية المعنية والاقتصاد العالمي. وكان الاتجاه العالمي نحو حوكمة الشركات كنظام هيكلية وبرنامج إجرائي لإحكام الرقابة على إدارات الشركات لمنعها من إساءة استعمال سلطاتها وحثها على حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وتحسين أدائها وممارساتها المحاسبية، وتوفير الشفافية في التقارير المالية وغير المالية التي تصدر عنها وهكذا تبدو لنا حوكمة الشركات علاجاً ووقاية من التلاعب والغش المالي والفساد الإداري وتدهور مستويات الأداء ومقوية عاملاً لتحسين الأداء والقيم الاقتصادية والمالية للشركات لصالح كل الفئات المعنية بها واقتصادات الدول والاقتصاد العالمي. ويمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة ويمثلان أحد المؤشرات المهمة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة. إن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم على كافة الأمور المهمة المتصلة بالوحدات الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها.

### Abstract

Nowadays accounting profession witness a strong trust crisis. It could be regarded to a large extent an ethical crisis emerging obviously from narrow self-interest on a large part of financial sector in various countries. This crisis, although appeared recently in the united states of America, will not be limited only on this country. It will extend to most of the countries of the world. The appearance of financial crises during the few past years has increased the complication of the matter due to some mistaken practices

(1) مدرس، قسم الحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل. تاريخ الاستلام:

2009/03/15

such as accounting, reviewing, disclosure, financial fraud and administrative corruption in some of the giant international companies which led to bankruptcy which entails huge losses in the directed interests as well as to the national respective economies and then to the global economy. So there was a global concern toward the governance of companies as a structural system and procedural program to control the managements of firms so as to prevent them from misusing their authorities and induce them to safeguard the shareholders rights and the other stakeholders, and improve their accounting performance and practices in addition to assure the transparency of financial and non-financial reports issued by them. Thus governance of companies appears to be a remedy and preventive action against financial fraud, administrative corruption and the decline of performance level. It is also a tool to improve performance, and its financial values, economical and financial values of the firm which will be for the benefit of all stakeholders of the economies of the countries, and then the international economic. The good disclosure and transparency in showing financial and non-financial information represent one of the basic principles which companies governance is based on. For this reason there was an emphasis on the role of governance and transparency in achieving the disclosure and transparency in every report study specially their effective technique to assure the interests of various stakeholders, as wall as they representation of one of the important indicators to see whether the governance system is applied in economical units . The framework of governance must include the precise and timely disclosure for all the important things concerned the economical, their financial position, financial performance, operation, and their cash position.

المقدمة:

إن إفلاس الشركات وانهيار بعض الأسواق المالية يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام بالإفصاح والشفافية إذ إن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المستثمر المهتم بهذه المعلومات.

وقد نتج عن إفلاس الشركات وانهيارها افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، ولذلك أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وفي العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية وذلك بعد سلسلة من تلك الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في ضعف مستوى الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية وان هذا الضعف يؤدي إلى افتقاد الثقة بالأسواق المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وبالتالي ظهور الأزمات المالية العالمية.

فرضية البحث :

- يمكن تحديد فرضية البحث من خلال المشكلة المؤشرة بالاتي:
- 1- إن وجود نظام حوكمة الشركات يحد من الضعف في مستوى الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية.
  - 2- إن تحسين درجة الإفصاح والشفافية تؤدي إلى تخفيض المخاطر وبالتالي تعظيم قيمة المنشأة.

هدف البحث:

يهدف البحث إبراز أهمية حوكمة الشركات لضمان صدق المعلومة المالية المعروضة ونزاهتها وللمحد من استخدامها بطريقة سلبية تمس الأطراف ذوي الحقوق في الشركة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال الأهمية المعاصرة لدور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية في ظل الأزمة المالية.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال ماتم استعراضه من كتب وأبحاث تناولت هذا الموضوع .

#### خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى:

- المبحث الأول: الأزمة المالية العالمية انعكاساتها/ أسبابها
- المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي/أهدافه وأهميته/متطلباته ومعايير
- المبحث الثالث: علاقة الحوكمة بالإفصاح والشفافية في ظل الأزمة المالية

### المبحث الاول

#### الازمة المالية العالمية انعكاساتها/ أسبابها

#### الازمة المالية العالمية وانعكاساتها:-

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى. (<http://www.pidegypt.org/download/azma.doc>)

هذا ويتمثل مفهوم الأزمة المالية في إنها اضطراب في المتغيرات الاقتصادية الكلية مصحوب بانخفاض قيمة العملة المحلية واستخدام أسعار صرف ثابتة وانخفاض في الاحتياطيات الأجنبية وتوسع مفرط في القروض الخارجية ويكون عندها النظام المالي في حالة إفسار مالي وهشاشة وعدم قدرة على أداء مهامه الرئيسية، بمعنى أنها حدث غير مسبق من الصعب التكهن به، بحكمه خليط من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية تبدأ بنقطة صغيرة ثم تأخذ بالتوسع تدريجيا وبسرعة ويصبح من الصعب السيطرة عليها وبعد اتخاذ سياسات وإجراءات حاسمة تأخذ هذه الفجوة بالتقلص تدريجيا وصولا الى إنهاء الأزمة المالية. (الجرجوسي، 2006، 10)

من دون شك فإن ما حدث في اواخر عام 2008 في الأسواق المالية العالمية وخصوصا بالنسبة للمؤسسات المالية الأميركية يعدّ بحق أزمة مالية كبيرة غير مسبوقه، صحيح أن الأوضاع المالية في أميركا لم تكن على ما يرام نظراً للاختلالات المالية الداخلية والخارجية الكبيرة للاقتصاد الأميركي، إلا أن الأمر أخذ يزداد سوءاً مع تفشي أزمة الرهن العقاري التي أخذت تداعياتها تنذر بعواقب جسيمة.

ومن هنا بدأت أزمة الرهن العقاري تتكشف عندما أصبح من المؤكد أن القروض العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة (subprime) أصبحت غير قابلة للتحويل. إذ إن هذه القروض قد تم تسويقها الى عدد كبير من المؤسسات المالية في شكل سندات ومنتجات مالية معقدة فإن مشكلة هذه القروض أصبحت تمس الأوضاع

المالية لكثير من المؤسسات الأميركية وغيرها في بعض دول العالم، وقد شهد بداية عام 2009 التأثيرات الأولية للأزمة ممثلة في الخسائر الكبيرة التي تكبدتها كبرى المؤسسات المصرفية وقد وصلت تأثيرات الأزمة إلى أوروبا وبريطانيا .

أما على صعيد المنطقة العربية بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص فقد تخرجت من هذه الأزمة بظروف صحية، إذ إنه وإن كانوا غير مرتبطين مباشرة بهذه الأزمة إلا أن انعكاساتها حسبما يبدو من شأنها أن تساعد اقتصاديات المنطقة على الأقل في المجالات الرئيسية الآتية:

([http://alwaqt.com/blog\\_art.php?baid=8185](http://alwaqt.com/blog_art.php?baid=8185))

أولاً: الاحتمال الأكبر لهذه الأزمة أن تؤدي الى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وبالتالي خفض الطلب على النفط الأمر الذي من شأنه تخفيف الارتفاعات الشاهقة لأسعار النفط لمستويات معقولة ولمصلحة الاقتصاد العالمي واقتصاد المنطقة على حد سواء.

ثانياً: لقد بدأت أزمة الرهن تخفف من مستويات السيولة المفرطة على صعيد العالم الأمر الذي كان وراء زيادة معدلات الائتمان ومبالغة كبيرة في الاقتراض والمديونية. كذلك على صعيد المنطقة التي أدت فيها السيولة الكبيرة الى ارتفاعات كبيرة في الأسعار ومعدلات التضخم وتشجيع التفكير في قيام عدد كبير من المشاريع أدت إلى الضغط على الطلب على المواد الأولية ومواد البناء مما رفع أسعارها إلى درجة كبيرة جداً أضر بقدرة غالبية الأفراد ذوي الإمكانيات المحدودة والمتواضعة.

ثالثاً: إن انخفاض وتيرة معدلات السيولة المتوفرة والمترتبة على هذه الأزمة من شأنه المساعدة من ناحية على التخفيف من سخونة الاقتصاد والحد من ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم العالية. كذلك من ناحية أخرى فإن انخفاض مستويات السيولة من شأنه تحسين إدارة المخاطر وزيادة الحرص والحذر في منح الائتمان وفي ذلك حماية للمؤسسات المقرضة خصوصاً والاقتصاد عموماً.

رابعاً: لا يجب أن يتبادر للذهن بأن نقص السيولة التي تعاني منها الاقتصاديات الغربية التي تعيش هذه الأزمة هي بالضرورة المشكلة نفسها التي تعاني منها اقتصاديات بعض الدول العربية (دول الخليج)، حيث لا يبدو بأن اقتصاديات هذه الدول تعاني من نقص سيولة بل قد يكون العكس هو الصحيح. يبقى بالطبع السؤال لماذا إذاً انخفاض بورصات بعض الدول العربية؟

لا يبدو بأن هناك علاقة مباشرة بين الأزمة المالية العالمية وبورصات بعض الدول العربية حيث أن الشركات المدرجة في بورصات هذه الدول ليس لها علاقة بالمؤسسات الغربية التي تعيش هذه الأزمة. هذا كما أن الوضع المالي لمؤسسات دول الخليج حتى الآن لا يشير إلى أية جوانب ضعف تسوغ هذا القلق أو التخوف. كذلك

لا يعتقد بأن قرار بعض المحافظ الأجنبية للبيع لتغطية مراكزهم في مناطق أخرى هو السبب الرئيس لاضطراب بورصات دول الخليج. في الاعتقاد أن الأمر يرجع إلى التخوف من إمكانية انسحاب ما يحصل في العالم على أوضاع هذه الدول وهذا التخوف قد يكون مسوغاً انطلاقاً من كون هذه الأزمة قد تسبب كساداً أو على الأقل تراجع النشاط الاقتصادي على صعيد العالم الذي من شأنه خفض الطلب على النفط الذي أسعاره تدنت بالفعل بشكل كبير من 147 دولار إلى نحو 90 دولاراً للبرميل في فترة وجيزة جداً.

وبالطبع إذا استمر هذا الانخفاض فقد يؤثر على إيرادات الدول العربية الغنية بالنفط وبالتالي قدرتها على الاستمرار في تمويل كثير من المشروعات التي تعتمد عليها الشركات المدرجة في البورصة.

خلاصة القول أن الأزمة المالية التي يتعرض لها حالياً القطاع المالي الأميركي بشكل خاص سوف تؤدي من دون شك إلى مراجعة كبيرة وإعادة النظر في الممارسات المالية التي عدت حتى إلى وقت نشوب هذه الأزمة من المسلمات المستقرة في الصناعة المالية والمصرفية وقد تؤدي نتائج هذه الأزمة إلى إصلاحات مهمة من شأنها تصحيح مسار الرأسمالية وسياسة الاقتصاد الحر بشكل يوفر للاقتصاد العالمي استقراراً مالياً واقتصادياً أفضل. هذا كما قد تساعد نتائج هذه الأزمة في التخفيف من سخونة اقتصاديات المنطقة وتوفير البيئة الاقتصادية الصحية التي تجنب اقتصاديات المنطقة الهزات وترسخ لنمو وتطور اقتصادي قابل للاستمرار.

إن أهم ما يمكن استنتاجها من هذه الأزمة على سبيل المثال لا الحصر تتلخص في الآتي:-

( <http://www.uaeec.com/articles-action-show-id-1592.htm> )

**أولاً:** عدم الاستهانة أبداً بأهمية التقييم السليم لدرجة المخاطر . إن أهم أسباب هذه الأزمة كما نتذكر هو التورط في مشكلة قروض الرهن العقاري التي نتجت عن الاستخفاف بالمبادئ الأساسية في إدارة المخاطر كتوخي الحذر والحرص على توفر الجدارة الائتمانية كشرط رئيس للإقراض وغيره .

**ثانياً:** ضرورة عدم السماح بنسب عالية للمديونية في المراكز المالية للمؤسسات أو صناديق الاستثمار . إن المديونية أصبحت في الاقتصاد الأميركي حسبما يبدو عملية إيمان سواء على صعيد الاقتصاد ككل أو على صعيد الأفراد أو المؤسسات التي وصلت المديونية في بعضها إلى 30 ضعفاً .

**ثالثاً:** ضرورة الحذر من المبالغة في التعامل بالمنتجات المالية المعقدة مثل المشتقات وغيرها . إن الإشكالية التي نتجت عن هذا النوع من المنتجات هو عدم فهم كثير من المتعاملين بها وعدم تقديرهم لدرجة خطورة هذه المنتجات المالية

فضلاً عن عدم سيطرتهم على تلك المنتجات المالية بل كونها كذلك تصل في بعض الحالات إلى مستويات خارجة عن السيطرة.

**رابعاً:** الحاجة إلى مزيد من الإفصاح والشفافية. كنا نعتقد بأن نقص الشفافية هي من سمات الدول المتخلفة وإذا بنا نكتشف من خلال هذه الأزمة بأن ضعف مستوى الشفافية هو أخطر لدى الاقتصاديات الدول المتقدمة إذ إن الكارثة وقعت والسلطات الرقابية ليست كما يبدو على علم بكامل التزامات ومديونيات المؤسسات المالية، هذا إلى جانب إن ميزانيات هذه المؤسسات لاتعكس كل التزاماتها إذ أن تمويل حجم متزايد من أنشطتها من خارج الميزانية من شأنه عدم كشف الحجم الحقيقي للمشاكل التي تتعرض لها الأمر الذي لا يسمح بالتحكم بها أو معالجتها.

**خامساً:** ضرورة أن تعكس ميزانيات المؤسسات التزاماتها جميعها إذ إن تمويل حجم متزايد من أنشطة المؤسسات من خارج الميزانية من شأنه عدم كشف الحجم الحقيقي للمشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الأمر الذي لا يسمح بالتحكم بها أو معالجتها.

#### **أسباب الأزمة المالية العالمية:-**

ظهرت أجيال تقييم الأزمات المالية وقياسها، وأطلق عليها الأجيال الثلاثة الخاصة بتحليل الأزمات المالية وتشير إلى مساوئ الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الكلي، واستطاعت إعطاء تفسير جزئي لعدد من الأسباب المالية، إلا أنها فشلت في تفسير آلية هذه الأزمات وخاصة عمقها وبقائها ودوامها. وتقف وراء الأزمات المالية أسباب عدة أهمها الأسباب المالية والاقتصادية والثقة. (الجرجوسي، 2006: 12)

فيما يتعلق بالأسباب المالية فان تأثير الأزمات المالية في السيولة التي تمتلكها المصارف والتوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرأس المال وانهيار الأسواق المالية تعد كلها قواسم مشتركة لحدوث الأزمات.

حيث إن الأزمة المالية بدأت نتيجة لارتفاع مغال فيه في أسعار العقارات بما لا يتناسب مع العرض والطلب الحقيقي في أميركا نتيجة سهولة الحصول على القروض، وعندما عجز المقترضون عن سداد الدين أعادوا المنازل إلى البنوك التي لم تجد من يشتريها، وتفاقت المشكلة مع عجز الشركات عن تسويق وإعادة بيع هذه العقارات نتيجة لارتفاع أسعارها بشكل مبالغ، وكذلك إلى تراجع القدرة الشرائية لمشتري العقارات من ناحية أخرى ما أدى إلى انتقال العدوى إلى سائر المؤسسات المثيلة.

إنه كان من الطبيعي أن يتأثر السوق الأميركي بشدة في هذه الحالة، ولكن نتيجة للأوراق التي باعها البنوك إلى مؤسسات أخرى أو ما يسمى (توريق الديون) وهي الديون المدعومة بالرهن العقاري والتي بدأت تتحول إلى (الرهن عالية

المخاطر) بدأ المستثمرون في كل أنحاء العالم أكثر حذرا في استخدام هذه الأوراق المالية ولم يعد هناك مشتررون لها، وقد أدى ذلك إلى شبه تجميد في توافر الائتمان في أنحاء العالم كله.

كما يمكن تحديد تلك الأسباب كما يأتي :-

1- أن الأزمة المالية بدأت نتيجة توفر ما يعرف بالأموال الرخيصة (انخفاض سعر الفائدة حتى وصل إلى 1% في عام 2003م مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية، ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة. هذه الفقاعة في قطاع العقار الأميركي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأميركي، ما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع .

2- الرهون العقارية الأقل جودة subprime ، وهذا يأتي من أن المواطن الأميركي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، حين يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار ونتيجة لسهولة الحصول على قرض فإن صاحب الرهن يسعى للحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، أي إنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، وتوسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض .

3- الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية Securitization ، وهو ما قام به المهندسون الماليون في الولايات المتحدة وأنه يمكن تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد.

البنوك لم تكف بالتوسع في القروض الأقل جودة، بل استخدمت (المشتقات المالية) لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض.. وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه (المحفظة من الرهونات العقارية) لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق، فكأن البنك لم يكف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات بل استخدم هذه القروض كرهن على قروض أخرى.

4- انجذاب البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار من دول أخرى على الدخول في سوق القروض العقارية الأميركي، ما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع. وذلك ما جعل انهيار القطاع العقاري الأميركي وأزمة القروض العقارية السيئة تنتشر حول العالم وتقود إلى انكماش ائتماني وصعوبة في الإقراض وركود في الاقتصاد تطلب تدخل البنوك المركزية، بضخ المليارات من السيولة النقدية في

القطاع المصرفي، وذلك لشراء أصول فاسدة من البنوك، كما تضمنته خطة الإنقاذ الأميركية على سبيل المثال رفع مبلغ الضمان الحكومي على المدخرات، كما ورد في خطة الإنقاذ الأميركية بحيث تضمن ودائع الأفراد من 100 ألف إلى 250 ألف دولار لمنع أي خوف على الودائع البنكية.

5- إن من أهم أسباب الأزمة المالية هو نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7C139E12-D7D0-6-400F-9DA0-DFFC111BEDD2.htm>

- ويمكن تلخيص أهم الأسباب المالية لازمة المالية كما يأتي:
- 1- عدم مقابلة موجودات الشركة بمطلوباتها، وذلك من خلال مقارنة الموجودات المتداولة بالمطلوبات المتداولة، سيتعرف المساهمون على المركز المالي للشركة، فمثلاً، الشركة التي موجوداتها المتداولة إلى مطلوباتها المتداولة 2 إلى 1 هي شركة جيدة وذات كفاءة، وإذا ما كانت 1 إلى 1 فهذا يعني ان كل دين يقابله موجود. أما إذا كانت موجوداتها المتداولة اقل من مطلوباتها المتداولة فإن وضع الشركة يعدّ سيئاً.
  - 2- ضعف الأنظمة المحاسبية والرقابية والتنظيمية والإجرائية.
  - 3- القلق المالي والمعلومات الناقصة وعدم الإفصاح.

### المبحث الثاني

مفهوم الإفصاح المحاسبي/انواعه /أهدافه وأهميته/متطلباته ومعايير

#### مفهوم الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال، وأصبح لا بد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم وبشكل يوفّر حداً أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف.

<http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=213>

ويمكن التعبير عن مفهوم الإفصاح على انه إظهار المعلومات المحاسبية باستخدام وسائل وأساليب مناسبة تساعد المستفيدين من تلك الوسائل والأساليب في تخفيض حالة المخاطر لديهم ويسمح بالتعرف على التطور الذي حققته المنشأة و بالتنبؤ بقدرة المنشأة على الاستمرار في المستقبل وإمكانيتها على سداد الالتزامات المترتبة بدمتها لصالح الغير .(حنا،2006، 29)

كما يرى البعض ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة من دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم.

<http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=213>

ويرى اخرون أن الإفصاح هو عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريق تسمح بالتنبؤ بقدرة المنشأة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها. (Hendrickson,1992,504)

وعلى الرغم من عدم تجانس وعدم تطابق مصالحي الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية بمعنى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم. فإدارة المنشأة كطرف مسؤول عن إعداد البيانات ينظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدققي الحسابات، وينظر رجال الأعمال إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلال جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب بالإفصاح بحيث يحقق هدفه ومصالحته.

<http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=213>

### أنواع الإفصاح المحاسبي:

- يقسم الإفصاح من حيث كمية المعلومات الملائمة والجوهريّة والمفيدة للمستخدمين إلى إفصاح كاف وإفصاح عادل، أما من حيث المجالات فيقسم إلى إفصاح تقليدي (إفصاح وقائي)، وإفصاح إعلامي (إفصاح تثقيفي) وفيما يلي تفصيل موجز لكل نوع من هذه الأنواع: (العيساوي،135:2008)
- الإفصاح الشامل full disclosure يشير إلى شمولية التقارير للمعلومات ذات الأثر المحسوس للقارئ.
  - الإفصاح العادل fair disclosure ويتضمن التوازن في الإفصاح للأطراف جميعها.
  - الإفصاح الكافي adequate disclosure ويعني الإفصاح بالحد الأدنى الذي يجب إظهاره من المعلومات .
  - الإفصاح الاختياري voluntary disclosure حيث تتوفر لدى المدراء معلومات مهمة عن الأداء الحالي والمستقبلي للمنشأة.

- الإفصاح القطاعي segment disclosure عندما تتزايد حاجة المستثمرين والمحللين إلى بيانات عن العمليات والنتائج المالية لقطاعات الشركة الصناعية أو الجغرافية أو بحسب نوعية المنتج.

أما من حيث المجالات فان الإفصاح يقسم إلى:

#### الإفصاح التقليدي أو الوقائي Protective disclosure:

ويهدف أساسا إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية، ويتطلب أعلى درجة ممكنة من الموضوعية حتى لو تم استثناء بعض المعلومات التي قد تكون ملائمة ولكنها من المحتمل ان تكون مربكة ويساء استخدامها ، ويتضمن الإفصاح الوقائي السياسات والتطبيقات المحاسبية وتغييراتها، كما يشمل الإفصاح عن طبيعة الوحدة المحاسبية والتغيرات التي تجري عليها كالاندماج بين شركتين الذي يتطلب إعداد قوائم مالية إضافية للوحدة الجديدة، والإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة والارتباطات المالية الكبيرة (وصف الارتباط، شروطه، قيمة الارتباط) والإفصاح عن الأحداث التي تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ إصدارها ويرفق الإفصاح عن تلك الأحداث بالقوائم من دون إحداث أي تعديل فيها لأنها أحداث لاحقة غير مرتبطة بالمدة التي تغطيها القوائم المالية.

#### - الإفصاح الإعلامي أو التثقيفي Information disclosure :

وظهر هذا النوع نتيجة ازدياد أهمية الملائمة بعدّها إحدى الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لإغراض اتخاذ القرارات ومن أمثلة ذلك المعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار وإعداد التقارير المرحلية والإفصاح عن التنبؤات المالية والفصل بين العناصر العادية وغير العادية ، ولا شك في أنّ التوسع في نطاق الإفصاح على هذا النحو من شأنه الحد من أهمية اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بطريقة غير رسمية والتي يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب الفئات الأخرى.

#### أهداف الإفصاح المحاسبي:

إن الإفصاح يسعى إلى تحقيق جملة من أهداف يمكن إيجازها بالآتي:

- 1- حماية الاستثمارات سواء أكانت من الأموال العامة او الخاصة .
- 2- تنمية الاستثمارات .
- 3- جذب المزيد من الاستثمارات للاقتصاد الوطني المحلية منها او الخارجية .
- 4- حماية العاملين وخلق المزيد من الوظائف من خلال زيادة الاستثمارات .

- 5- اطلاع المقرضين المستقبليين او الحاليين على الأوضاع المالية لهذه الشركات .  
6- تجنب الاقتصاد مخاطر الهزات المالية المفاجئة. (حنا، 2006 : 29- 30)

#### أهمية الإفصاح المحاسبي

ان من الضروري قراءة الإيضاحات المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية التي غالباً ما تكون مليئة بالمعلومات التي يحتاج إليها المستثمر. فإذا كانت القوائم المالية بمثابة القلب، فإن إيضاحات القوائم المالية تعدّ بمثابة الشرايين التي تبقي الأجزاء جميعها متصلة ببعضها. فهذه الإيضاحات تكون عادة مليئة بالمعلومات التي يحتاج إليها المستثمر. فإن كنت ممن لا يقرأ هذه الإيضاحات فقد تفقد الشيء الكثير، إذ إن بعض المعلومات المهمة التي يشار إليها في الإيضاحات لا يوجد لها أي ذكر في القوائم المالية.

<http://www.iraqism.com/vb/showthread.php?t=51>

وتعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP). وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن كل المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية و الواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الأخيرين من هذه المعلومات.

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات و التي تضم المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية والإدارة والأسواق المالية وغيرهم. هذا فضلاً عن الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية.

ولقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي و المخاطر المتعلقة به.

ومع إزالة القيود على التعامل، وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستخدمة في التعامل، فإنه من المطلوب أن تعمل إدارات المصارف على تحليل أنواع المخاطر جميعها ومنها مخاطر الائتمان، وسيولة الأسواق، ومخاطر أسعار الصرف. ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعدّ أمراً حيوياً.

ونتيجة لذلك، فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيداً، مثلها في ذلك مثل بقية المتعاملين في الأسواق المالية. فهي بالتالي بحاجة إلى إفصاح أشمل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي المكتبي والميداني. ويمكن تحديد مدى أهمية الإفصاح بالنقاط الآتية :

<http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=213>

- يجب أن يعطي الإفصاح صورة واضحة عن طبيعة أعمال المصرف، وبوجه خاص المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة وتشتمل هذه المخاطر على كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، ذلك فضلا عن المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة، كما يتعين على المصرف الإفصاح عن كيفية إدارة مخاطر المشتقات المالية.
  - يجب أن تعطي الإيضاحات معلومات مفيدة عن كيفية مساهمة أنشطة المصرف في تحقيق إيراداته.
  - يجب أن تركز الإيضاحات على المخاطر المهمة وأن توضح العلاقة فيما بين أنشطة المصرف بوجه عام ومخاطرها والإيرادات المتحققة منها.
  - يجب أن يغطي الإفصاح كل من المعلومات الكمية والنوعية.
- متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمصارف على وفق المعيار المحاسبي الدولي ذي الرقم (30):**

لقد شهدت الصناعة المصرفية خلال السنوات القليلة الماضية تغيرات كثيرة حيث ترتب على العالمية والتحرر من القيود أن أصبح العالم بأسره وحدة واحدة، ولم تعد هناك حواجز فيما بين الأسواق في مختلف بلدان العالم وقد ترتب على ذلك زيادة حدة المنافسة في سبيل البحث عن مصادر جديدة للدخل فقد وجدت المصارف نفسها مضطرة إلى السعي الحثيث نحو تقديم خدمات ومنتجات مصرفية حديثة والعمل على الانتشار في مختلف مناطق العالم.

ونتيجة هذه المنافسة ظهرت أنواع جديدة من الخدمات والعمليات التي تقوم بها المصارف عالمياً وظهر مفهوم الصيرفة الشاملة (المصارف الشاملة)، وعلى الرغم من أنه قد روعي لدى تصميم المنتجات المصرفية المستحدثة أن تساعد على تخفيض المخاطر المالية التي يتعرض لها المصرف، إلا أن الممارسة العملية أثبتت أنه في كثير من الأحوال ترتب على هذه المنتجات زيادة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وأصبحت أصول المصرف تتعرض للأنواع التالية من المخاطر: (زيود، رضا، 2006: 205)

- **مخاطر الائتمان:** وهي مخاطر أن يتخلف العملاء عن السداد، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض، أو تراجع المركز الائتماني للعميل، وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد.

ويقوم المصرف باتباع الإجراءات التالية بما يؤدي إلى خفض الخطر الائتماني إلى الحد الأدنى:

- إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء والمصارف قبل التعامل معهم وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلق بذلك.

- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي تنشأ في حال تعثر المصارف أو العملاء وذلك من خلال الاستعلام الجيد عن الزبائن ومدى ملائمتهم المالية.
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والمصارف بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة للديون والأرصدة غير المنتظمة.
- توزيع محفظة القروض والسلفيات والأرصدة لدى المصارف على قطاعات مختلفة تلافياً لتركيز المخاطر.

- **مخاطر سعر الصرف للعمليات:** نظراً لتعامل المصرف في عدد من العملات الأجنبية طبقاً لطبيعة نشاطه، فإن هذا الأمر قد يعرضه لخطر تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولأغراض تخفيض تلك المخاطر فإن المصرف يراعي التوازن في مراكز العملات الأجنبية على وفق التعليمات الصادرة عن المصرف المركزي.

- **مخاطر السيولة:** وتظهر هذه المخاطر عندما لا يستطيع المصرف تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أي تتمثل في عجز المصرف عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية.

- **مخاطر أسعار الفائدة:** وهي مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة تقلبات أسعار الفائدة، وتولد معظم عناصر قائمة المركز المالي إيرادات وتكاليف تكون مرتبطة بأسعار الفائدة، وأن مراقبة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة يعدّ من الأمور المهمة في تقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم.

ونظراً لأهمية موضوع الإفصاح فقد أصدرت الأمم المتحدة في عام 1988 ورقة تحت أسم الإفصاح المالي في المصارف، خلصت إلى أن الإفصاح المالي من شأنه التغلب على جانب من نقاط الضعف القائمة في القطاع المصرفي لدى العديد من المناطق مثل اليابان وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، إذ إن الشفافية تساهم في تحسين قدرة العديد من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم وذلك بما يعكس إيجابياً على الأسواق المالية وهو الأمر الذي يتطلب معايير خاصة للإفصاح في المصارف والمؤسسات المالية.

كما كان للجنة بازل للرقابة المصرفية التابعة لبنك التسويات الدولي دور مهم في مجال الإفصاح في المصارف، إذ إن المبادئ الأساسية التي أصدرتها لتحقيق رقابة مصرفية فعالة قد تضمن إحداها ضرورة أن تتحقق السلطات الرقابية من إتباع المصارف السياسات المحاسبية المناسبة. ( زيود، رضا، 2006: 206 )

كما تم إصدار عدة تقارير بشأن الإفصاح في القوائم المالية في المصارف تشتمل على الإفصاح عن المتاجرة في أنشطة المشتقات المالية وغيرها من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها بشكل مناسب مثل كيفية قياس وإدارة المخاطر، وذلك بما

يمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم قدرة المصرف في إدارة الأنواع المختلفة من المخاطر.

واتساقاً مع هذا التوجيه فقد ألزمت معظم السلطات الرقابية في العالم المصارف الخاضعة لرقابتها بضرورة إعداد القوائم المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية. كما أصدر بعضها قواعد بشأن كيفية إعداد القوائم المالية بما يتماشى مع تلك المعايير. وقد قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في عام 1989 بإصدار المسودة الإيضاحية ذات الرقم (34) التي تطرقت إلى الإفصاحات في البيانات المالية الخاصة بالمصرف.

وقد عكست هذه المسودة نتائج مناقشات مع لجنة بازل ومع الممثلين عن القطاع المصرفي، وأعقب ذلك موافقة مجلس لجنة المعايير المحاسبية الدولية على المعيار المحاسبي ذي الرقم (30) وموضوعه الإفصاح في البيانات المالية الخاصة في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة.

ويناقش هذا المعيار الإفصاحات الخاصة بالبيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة والمشار إليها بعبارة مصرف، ويشجع هذا المعيار معدي القوائم المالية على إظهار كافة الإفصاحات عن البيانات المالية التي تتناول الأمور الإدارية والرقابية، والضبط الداخلي فيما يتعلق بالسيولة والربحية والمخاطر المصرفية وبهذا راعى المعيار توفير كافة المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في التقييم الشامل لأعمال المصرف.

وقد تناول المعيار ذو الرقم 30 الخاص بالقوائم المالية في المصارف الدولية الجوانب الآتية: (معايير المحاسبة الدولية، 1999، 549)

1. القوائم المالية /الميزانية العمومية/قائمة الدخل
  2. السياسات المحاسبية
  3. استحقاقات الموجودات والمطلوبات
  4. خسائر القروض والسلفيات
  5. شروط إثبات الأرباح والخسائر المحتملة والإحداث اللاحقة
- أولاً- القوائم المالية/ الميزانية العامة/قائمة الدخل  
طبقت البيانات المالية الآتية:

1. الميزانية العمومية
2. قائمة الدخل
3. قائمة التدفقات النقدية

#### 1. الميزانية العمومية

يقدم المصرف ميزانية تجمع الموجودات والمطلوبات على وفق طبيعتها وتدرجها بترتيب يعكس سيولتها النسبية. وتضم الافصاحات في الميزانية العمومية الآتي:

### الموجودات

- النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي
- سندات الخزينة والسندات الأخرى القابلة للخصم لدى المصرف المركزي
- الأوراق المالية الحكومية والأوراق الأخرى المحتفظ بها لأغراض التداول
- الإيداعات والقروض والسلفيات المقدمة للمصارف الأخرى
- إيداعات سوق المال الأخرى
- القروض والدفعات المقدمة للعملاء
- الأوراق المالية الاستثمارية

### المطلوبات

- الإيداعات من مصارف أخرى
  - إيداعات أخرى من سوق المال
  - المبالغ المستحقة لمودعين آخرين
  - شهادات الإيداع
  - الكمبيالات والالتزامات الأخرى المثبتة بمستندات
  - الأموال المقترضة الأخرى.
- إن المعيار المحاسبي الدولي 39 يشترط أربع مجموعات للموجودات المالية: القروض والذمم المدينة الناشئة عن أعماله المعتادة، الاستثمارات المحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق، الموجودات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، الموجودات المحتفظ بها لأغراض البيع، ويجب على المصرف أن يفصح عن القيمة العادلة للموجودات الأربعة.

### 2. قائمة الدخل

يقدم المصرف قائمة الدخل وتضم الدخل والمصروفات في مجموعات على وفق طبيعتها وتفصح عن مبالغ الأنواع الأساسية للدخل والمصروفات.

- المصاريف التشغيلية الأخرى
- وقد حدد المعيار عناصر قائمة المركز المالي المختصرة لتشتمل على إجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية، وكذلك قائمة الدخل التي تشمل على عناصر الإيرادات المختلفة وصافي الدخل والخسائر وربحية السهم، ومصادر التدفقات النقدية من نشاط التشغيل والاستثمار والتمويل، كما نص على الإفصاح عن المعلومات الآتية في ملحقات القوائم المالية الأولية:

1. أوجه الاختلافات الجوهرية بين مبادئ المحاسبة ومعاييرها المستخدمة في إعداد أعداد القوائم المالية الأولية وتلك المتبعة في إعداد القوائم المالية السنوية.
  2. طبيعة التقلبات الموسمية وقيمتها في نشاط المنشأة وإيرادات الفترات الدورية ومصروفاتها.
- أما عن تبويبها فتعد القوائم المالية مبوبة لكن من دون تحديد أساس ملزم للتبويب وتُرك أساس تبويبها خاضعا للظروف وطبيعة المنشأة ونشاطها.

#### ثانياً- السياسات المحاسبية

يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتعامل مع البنود الآتية:

1. الاعتراف بالأنواع الأساسية للدخل
2. تقييم الاستثمار والأوراق المالية لغرض التداول
3. التمييز بين تلك العمليات التي ينتج عنها اعتراف بالموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية وتلك العمليات التي تنشأ عنها التزامات طارئة وتعهدات.
4. أساس تحديد الخسائر على القروض والسلفيات وشطب القروض والسلف غير القابلة للتحصيل
5. أساس تحديد أعباء المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء

#### ثالثاً- استحقاقات الموجودات والمطلوبات

على المصرف إن يفصح عن تحليل الموجودات والمطلوبات على أساس تصنيفها في مجموعات استحقاق على أساس المدة المتبقية بتاريخ الميزانية حتى تواريخ الاستحقاق المتعاقد عليها. تعد المقابلة بين استحقاقات الفائدة ومعدلاتها المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والسيطرة على حالات عدم المقابلة أمراً جوهرياً لإدارة المصرف. وتعد استحقاقات الموجودات والمطلوبات والقدرة على استبدال المطلوبات التي تدفع عنها فائدة عند استحقاقها وبتكلفة مقبولة عوامل مهمة في تقييم سيولة المصرف وتعرضه للتغيرات في معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات وحتى يمكن توفير معلومات ملائمة لتقييم سيولته، يفصح المصرف كحد أدنى عن تحليل للموجودات والمطلوبات مقسمة بشكل ملائم إلى مجموعات حسب تواريخ استحقاقها، تضم أمثلة الفترات المستخدمة ما يأتي:

1. خلال شهر.
2. من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر.
3. من ثلاثة أشهر إلى سنة.
4. من سنة واحدة إلى خمس سنوات.
5. من خمس سنوات فأكثر.

من الضروري أن تكون فترات الاستحقاق التي يتبناها المصرف متماثلة للأصول والالتزامات وهذا يوضح مدى مقابلة واعتماد المصرف على موارد أخرى للسيولة.

#### رابعاً. الموضوع: خسائر القروض والسلفيات

تعاني المصارف في نشاطها الاعتيادي لا محالة من خسائر في القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية الأخرى كنتيجة لتحويلها إلى مبالغ غير قابلة للتحويل جزئياً أو كلياً، إذ يعترف بمبالغ الخسائر التي تم التعرف عليها بشكل محدد، وتطرح من قيمة القروض والسلفيات بوصفها مخصص خسائر على القروض والسلفيات. أما مبلغ الخسائر المحتملة غير المعروفة بشكل محدد فتدل التجربة على وجودها في محفظة القروض والسلفيات فيعترف بها كذلك بوصفها مصروفاً، وتطرح من قيمة القروض والسلفيات بوصفها مخصص خسائر على القروض والسلفيات. إن تقدير هذه الخسائر يعتمد على اجتهاد الإدارة، إلا أنه من الضروري أن تطبق الإدارة تقديراتها بشكل ثابت من فترة إلى أخرى. ويحتاج مستخدمو القوائم المالية للمصرف إلى معرفة أثر خسائر القروض والسلفيات على المركز المالي وأداء المصرف، وهذا بدوره يساعدهم في الحكم على فعالية المصرف في توظيف موارده لذلك التحركات في هذا المخصص خلال الفترة. كما يجب أن تظهر التحركات في المخصص بما فيها المبالغ المشطوبة سابقاً والمستردة خلال الفترة، بشكل منفصل.

#### خامساً. شروط إثبات الأرباح والخسائر المحتملة والأحداث اللاحقة

يجب إثبات الخسائر الطارئة أو المحتملة في بيان الأرباح والخسائر، أما الأرباح المحتملة فيجب أن لأثبتت في البيانات المالية لكن يجب الإفصاح عنها إذا كان تحقيقها مرجحاً.

تفصح المنشأة عن أي أرباح أو خسائر محتملة على وفق المعيار الدولي ذي الرقم 10 الخاص بالاحتمالات الطارئة والإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية. يقصد بالأحداث اللاحقة تلك الإحداث التي تقع في الفترة الواقعة بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتمادها تمهيداً لإصدارها.

هناك نوعان من الأحداث تتمثل في الآتي:

1. أحداث لاحقة تشير إلى أمور وقعت في تاريخ الميزانية
2. أحداث لاحقة تتعلق بأمور عن أوضاع كانت قائمة بتاريخ الميزانية وتتطلب تحليلاً للموجودات والمطلوبات.

وقد حدد المعيار الدولي عناصر الإفصاح عن الأحداث اللاحقة بما يأتي:  
(معايير المحاسبة الدولية، 1999، 549)

1. طبيعة الحدث
2. تقرير الإدارة المالية

يجب على المصرف أن يفصح عن الأمور الطارئة والارتباطات التالية المطلوبة بموجب المعيار المحاسبي الدولي العاشر، الخاص بالأمور الطارئة، والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية:

أ. طبيعة الارتباطات ومبالغها لمنح الائتمان التي تكون غير قابلة للنقض، لأنه لا يمكن سحبها حسب رغبة المصرف من دون مخاطرة غرامات أو مصاريف جوهرية.  
ب. طبيعة الأمور الطارئة ومبالغها والارتباطات الناشئة عن بنود خارج الميزانية بما في ذلك تلك التي تعود إلى:

1. بدائل الائتمان المباشرة بما في ذلك الكفالات العامة للمديونية و ضمانات القبول المصرفية وخطابات الاعتماد التي تخدم بوصفها كفالات مالية للقروض والأوراق المالية.
2. الالتزامات الطارئة العائدة لبعض العمليات بما في ذلك كفالات الإنجاز وكفالات المناقصات.
3. الالتزامات التجارية الطارئة قصيرة الأجل الناشئة عن حركة البضائع مثل الاعتمادات المستندية التي تستخدم الشحنة فيها كضمان.
4. البنود العائدة للفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية بما في ذلك عمليات المبادلة، والعقود المستقبلية.
5. الارتباطات الأخرى وتسهيلات الإصدارات وتسهيلات ضمانات الاكتتاب المتجددة.

كما ان معايير الإفصاح أعطت دورا لمراقب الحسابات في الإفصاح حيث تضمنت القاعدة ذات الرقم (6) التي أصدرها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق ( في حالة عدم وجود أو عدم كفاية المعلومات التي تفصح عنها الإدارة على مراقب الحسابات ان يفصح في تقريره بما يراه ضروريا من معلومات وفقا لفتنائه الشخصية ورايه المهني ) كما نصت القاعدة بأنه من المرغوب استخدام الوسائل الأخرى لتحسين طرق العرض كالنماذج والرسوم البيانية والصور الفوتوغرافية والتقارير الوصفية. (العيساوي وآخرون، 2008: 137)

ولتطبيق مبدأ إفصاح فعال في القوائم المالية للمصارف يجب مراعاة التقييد بتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح في المصارف، ومن هذه المعايير:

- 1- معيار الودائع ويحدد هذا المعيار طرق قياس العمليات والمستجدات و الظروف المرتبطة بودائع العملاء في المصارف، وكذلك متطلبات العرض والإفصاح لبيانات الودائع.
- 2- معيار التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء ويحدد هذا المعيار طريقة معالجة التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء، كذلك متطلبات العرض والإفصاح العام للتغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء.

3- معيار العملات الأجنبية ويتضمن هذا المعيار المعالجة المحاسبية للمعاملات المرصدة بعملة أجنبية والمعالجة المحاسبية للعقود الآجلة لشراء وبيع العملات الأجنبية.

4- معيار الموجودات الثابتة التي حصل عليها المصرف استيفاء لديون مستحقة ويحدد هذا المعيار الطرق المحاسبية لقياس العمليات والمستجدات والظروف الناتجة عن شراء الموجودات الثابتة في المصرف وحياسة العقارات والموجودات الأخرى، وكذلك يحدد متطلبات العرض والإفصاح لهذه الموجودات.

#### النموذج الجديد للإفصاح عن البيانات

لغرض تحقيق أقصى نوع ممكن من الشفافية ومساعدة المستثمرين في القراءة الدقيقة للبيانات المالية، تم إعداد نموذج جديد من الإفصاح عن البيانات الخاصة بكل شركة لمواكبة الأزمة الحالية، بحيث لا تقتصر الإفصاحات فقط على صافي الربح والخسارة وربحية السهم، بل تضم إيضاحات أخرى أكثر تفصيلاً، وسيتم وضعها على شاشة البورصة وليس في الأرشيف فقط.

ومن أهم تلك البيانات التي طلبتها البورصة في نموذج الإفصاح الجديد عن نتائج أعمال السنة المالية ما يأتي :

- صافي الربح او الخسارة.
- ربحية السهم.
- إجمالي الموجودات المتداولة، ويقصد بها الأصول قصيرة الأجل القابلة للبيع.
- إجمالي الموجودات.
- إجمالي المطلوبات المتداولة ويقصد بها القروض والديون قصيرة الأجل.
- إجمالي المطلوبات.
- إجمالي حقوق المساهمين.
- الإيرابح غير المحققة.
- الإيرادات من الأطراف ذات الصلة.
- إجمالي المصروفات من الأطراف ذات الصلة.

وتهدف البورصة من خلال ذلك إلى توفير المعلومات جميعها للمستثمرين تفادياً لتضليل بعض الأرقام، لاسيما أنه من خلال حقوق المساهمين سيتم التعرف أكثر على درجة تأثر الشركة، خصوصاً بعد تطبيق التعديلات التي تمت علي المعيار المحاسبي الجديد، والذي قضى بإعادة تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع، ليتم تحميل خسائرها على حقوق المساهمين وليس ضمن الأرباح والخسائر. كما انه من خلال مقارنة الموجودات المتداولة بالمطلوبات المتداولة، سيتعرف المساهمون إلى المركز المالي للشركة، فمثلاً، الشركة التي ستكون موجوداتها المتداولة إلى مطلوباتها المتداولة 2 إلى 1 هي شركة جيدة وذات كفاءة، وإذا ما كانت 1 إلى 1 فهذا يعني ان

كل دين يقابله موجود. أما إذا كانت موجوداتها المتداولة اقل من مطلوباتها المتداولة فإن وضع الشركة يعدّ سيئاً.

<http://www.gulfbase.com/site/interface/arabic/NewsArchiveDetails.aspx?n=81435>

### المبحث الثالث

## علاقة الحوكمة بالإفصاح والشفافية في ظل الأزمة المالية

### الحوكمة (GOVERNANCE)

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح GOVERNANCE CORPORATE، فكلمة GOVERNANCE من الفعل GOVERN والذي معناه باللغة العربية يحكم، يسيطر، يتحكم ب، يهيمن، يوجه، إذن تعني كلمة GOVERNANCE التحكم، السيطرة، التوجيه، الهيمنة، أما كلمة CORPORATE تعني مؤسسة أو شركة ويرى (العبيدي، 2008: 137) ان مصطلح GOVERNANCE CORPORATE يعني التحكم المؤسسي. أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها " كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين " . وهناك من يعرفها بأنها: " مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين وبمعنى آخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية.

[http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/1224.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1224.htm)

وتعرف أيضا على أنها التعامل مع المشاكل الناشئة عن الفصل بين الملكية والسيطرة، وبمعنى أوسع فإن حوكمة الشركات هي التي تضبط توزيع الحقوق والمسؤوليات الخاصة بالفئات المؤثرة والمتأثرة بعمل الشركة وأصحاب المصالح وحاملي الأسهم، والتأكد من أن حقوقهم خاضعة للحماية ومطبقة عمليا على أرض الواقع. (الحنبلي، 2009: 16) ومن خلال ما سبق يعرف البحث حوكمة الشركات على أنه التوجه العالمي نحو تحقيق العدالة والشفافية والمساءلة أي إنها الحكم بين الإدارة ومجلس الإدارة وبين حاملي الأسهم

وغيرهم من المساهمين والمالكين وذلك لضبط توزيع حقوقهم ومسؤوليتهم نتيجة تفشي ظاهرة التضليل في الحسابات والتلاعب وعدم الأمانة وتحقيق المصالح الشخصية بعيدا عن مصالح الغير وبالتالي ظهور الأزمات المالية .  
وبمعنى آخر فإن حوكمة الشركات قد جاءت لتحل كثيرا من المشاكل الأخلاقية المحاسبية والإدارية وذلك من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والإفصاح عن المعلومات الضرورية في القوائم المالية لكل الأطراف المستفيدة منها وبالتالي اتخاذ قرارات سليمة مبنية على أساس معلومات موثوق بها فضلا عن تخفيض المخاطر وتحسين الأداء المالي.  
واستنادا لما سبق قام البحث بإعداد الشكل الآتي :

لقد أصبحت حوكمة الشركات Corporate Governance من الموضوعات المهمة على كل المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وفي العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة ، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين ، وأزمة شركة Ernon والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م ، وكذلك أزمة شركة Worldcom الأمريكية للاتصالات عام 2002م وكذلك أزمة شركة آرثر أندرسن غيرها من الأزمات .

[http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/1224.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1224.htm)

وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلي افتقار إدارة الشركات إلي الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وكذلك اختلال هيكل التمويل وعدم القدرة علي توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها ، فضلاً عن نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة، من خلال القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية علي خلاف الحقيقة.

وكانت الإدارة هي المتهم الأول في هذه القضية، فتزايدت الدعوات إلي إيجاد إجراءات إدارية ورقابية تتسم بالصرامة وتلافي الخطر قبل وقوعه ، إذ إن أرقام الكشوفات المالية لم تعد لوحدها تفي بالغرض المطلوب لطمأنة المساهمين والمالكين عن حسن تصرف الإدارة بثرواتهم في ظل نظرية تضارب المصالح فأصبحت هناك حاجة ماسة للإفصاح عن ما تحويه القوائم المالية وعن ما هو خلف الأرقام المحاسبية. (العيساوي وآخرون، 2008: 134)

وفضلاً عن المشاكل الناتجة عن الفصل بين الملكية والإدارة هناك الممارسات غير الأخلاقية من قبل المدراء من خلال استغلال خبرات المحاسبين عن طريق المرونة التي وفرتها المبادئ المحاسبية في اختيار الطرائق والإجراءات المحاسبية والتي من شأنها أن تؤدي إلي إظهار أرقام الإيرادات والإرباح بشكل لا يمثل الواقع الفعلي والعاقل للمركز المالي للشركة في مدة زمنية معينة، وقد تعدت الإدارة ذلك إلي الممارسات التي تتخذها في استمالة المدققين سواء كانوا داخليين ام خارجيين ، الأمر الذي يؤدي إلي إعداد تقارير مالية تبين المركز المالي الذي يرغب فيه المدراء من دون الإطراف الأخرى وخصوصاً إذا تم ربط المكافأة التي تمنح للمدراء بأرقام الإيرادات أو الإرباح الصافية الظاهرة بموجب الكشوفات في نهاية

المدة المالية أي بمعنى عدم قيام شركات ومكاتب التدقيق بمهام التدقيق على أكمل وجه وعدم بذل العناية المهنية الكافية.

وقد وصل التلاعب والعش والخداع والتضليل إلى فئة من المتعاملين في الأسواق المالية مثلما حدث في عام 1929 ، إذ اقل مؤشر داو جونز ( Dow Jones ) عند 381 نقطة ومن ثم انخفض هذا المؤشر بما يعادل 49 نقطة معلنا بداية الكساد العظيم واستمرت أسعار الأوراق المالية بالانخفاض بعد ذلك لمدة ثلاث سنوات ، إذ اقل المؤشر المذكور في 8 يوليو من عام 1932 عند 41 نقطة فقط وهذا يعني إن المؤشر وصل إلى حوالي 11% مما كان عليه في 3 سبتمبر من عام 1929 ، وقد كشفت التحقيقات عن ممارسات غير قانونية ساهمت بدور فعال في تعميق الأزمة المالية وبالتالي انهيار الشركات. (العبيدي، 2008: 129)

وقد نتج عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة. نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات الاقتصادية وذلك لان تطبيقه يعدّ علاجاً فاعلاً من اجل الخروج من الكثير من الأزمات المالية.

[http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/1224.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1224.htm)

وقد شارك صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوربية (DECD) في دراسة آلية حوكمة الشركات والمصارف ومدى فاعليتها بكل من الأسواق المتقدمة والناشئة ، وانتهت هذه الدراسة إلى صياغة خمسة أقسام رئيسة عام 1999 أعلنتها المنظمة تحت عنوان " مبادئ حوكمة

الشركات " Corporate Governance Principles"

ويمكن إجمال أهم المبادئ بالاتي : ( السيدية، 2008: 38 )

المبدأ الأول: حماية حقوق المساهمين

المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة للمساهمين

المبدأ الثالث: مراعاة الآخرين من أصحاب المصالح

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية

المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

أما أهم خصائص حوكمة الشركات التي تضمنتها تجارب الدول وتطبيقات الشركات فهي ما يأتي: (حماد، 2004: 23) الانضباطية Discipline ، الشفافية Transparency ، الاستقلالية Independence ، المساءلة Accountability ،

المسؤولية Responsibility، العدالة Farness، المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility.

إن اهتمام المحاسبين بتصميم نظم تضم كل آليات الحوكمة بما فيها الآليات القانونية والنظامية والمالية يقع خارج النطاق المحاسبي. والهدف من آليات الحوكمة هو دفع المدراء نحو تعظيم قيمة المنشأة من خلال تحسين الأداء المالي للشركة. وبناء عليه فإن آثار آليات الحوكمة تصب عادة في قيمة الشركة، كما تعكسه أسعار الأسهم، أو في الأداء المالي لها، كما تعكسه التقارير المالية للشركة، وبالتالي فإن اهتمام المحاسبين بالآليات غير المحاسبية وأثرها على أسعار الأسهم إنما يقع خارج النطاق المحاسبي. ما يقع في إطار البحث المحاسبي هو أثر آليات الحوكمة، أيا كانت، على الأداء المالي لشركة كما تعكسه التقارير المالية، وكذلك أثر الآليات المحاسبية من دون غيرها في أسعار الأسهم. ويعتقد بعض الباحثين أن دور معلومات المحاسبة المالية لا يقف عند حد بيان أثر آليات الحوكمة في الأداء المالي للشركة، وإنما يمكن أن يمتد ليشمل تقييم آليات الحوكمة المحاسبية وغير المحاسبية وبيان مدى الحاجة إلى تعديلها أو استبدالها كلية.

<http://docs.ksu.edu.sa/DOC/Articles51/Article510048.doc>.

ويرجع تزايد أهمية حوكمة الشركات باكتشاف الجرائم ويعود ذلك إلى أن الحوكمة تعدّ أحدث توجه عالمي لإحكام الرقابة على إدارات الشركات لمنعها من إساءة استعمال سلطاتها، وحثها على حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتحسين أدائها وممارساتها المحاسبية، وتوفير الشفافية في التقارير المالية وغير المالية الصادرة عنها. كما تؤدي الحوكمة الجيدة الفعالة إلى الاكتشاف المبكر لانخفاض مستويات الأداء التشغيلي والمالي والإداري ومستويات الإفصاح والشفافية بالشركات وعلاجه فور اكتشافه، الأمر الذي يساعد على وقايتها من الانزلاق في الغش والفساد، ويجنبها الكثير من الأزمات، وهكذا تبدو لنا حوكمة الشركات علاجاً ووقاءً ومقوياً عاماً للشركات.

(<http://www.dr-shawkycenter.blogspot.com>)

إذ أثبتت الدراسات أن الدول التي قامت بتطوير أنظمتها الحوكمية في أسواقها المالية استطاعت أن تحقق عوائد عالية على الاستثمار وبمعدلات قليلة من المخاطرة (مخاطر التقلبات في عوائد الأسهم) كما أكدوا إن تطور أداء أسواق الأوراق المالية وتحسنه هو برهان على أن تطبيق الأساليب الحوكمية، وبمعايير وأسس موضوعية ذات قدرة على إحداث تغييرات جوهرية وإيجابية على أداء أسواق المال. ومن جانب آخر فإن الشركات الخاسرة التي يغلب عليها طابع المضاربة قد تعدّ الحوكمة حجر عثرة في طريقها، ذلك أنها تعمل على إبطال أهمية الشائعات وتردع الفساد الإداري والمالي، فضلاً عن أن تطبيق مبادئ الحوكمة يمنع

المستثمرين المضاربين من استغلال المعلومات الداخلية ويضعف ربحيتهم في السوق ويحول بينهم وبين رغبتهم في الحصول على عوائد استثمارية استثنائية من دون غيرهم، إذ ان هولاء المستثمرين المضاربين يسعون الى الاستثمار في أصول تقييم بأقل من قيمتها الحقيقية من اجل الحصول على عوائد كبيرة في الأجل القصير عن طريق إحداث نمو كبير في أسعار الأسهم. (الحنبلي، 2009: 18-19)

وقد أظهرت بعض الدراسات أن المستثمرين في كل أنحاء العالم على استعداد لدفع المزيد من الأموال لشراء أسهم الشركات التي تقدم وتعتمد أفضل مستويات الشفافية والحوكمة لذلك يجب الالتزام بالإطار المتعارف عليه دولياً للإفصاح الدوري حتي يتمكن أصحاب المصالح من تقييم استثماراتهم ومدى سلامتها وكذلك في هذا المجال يجب أن يفرض على الشركات الحد الأدنى من الإفصاح لتسيير تقييم السوق لسلامة الأصول.

هذا وقد ظهر إجماع كبير في خضم الأزمة حول الحاجة إلى تغيير الهندسة المالية العالمية فقد كان العالم بحاجة الى ان يكون أكثر قدرة على الحيلولة من دون حصول الأزمات والتعامل معها بفعالية في حال حدوثها وهاهو اليوم يدخل نفق أزمة جديدة خطيرة لانعلم خواتيمها لكننا مازلنا بحاجة إلى الإصلاحات بما فيها معاودة النظر في النظام العالمي للشفافية والإفصاح.

<http://www.dr-shawkycenter.blogspot.com>

### الإفصاح والشفافية:

تعد الشفافية في العلوم الإدارية والمحاسبية والاقتصادية من المفاهيم التي دخلت اللغة العربية حديثاً جداً، فلم يكن مصطلح الشفافية وما له من دلالات لغوية حديثة معروفاً او متداولاً في الأدبيات العربية الإدارية والمحاسبية، وقد عُرف مع تأسيس منظمة الشفافية الدولية أو ما يعرف بـ ( Ransparency International ) عند بداية تسعينيات القرن الماضي، عندما أسس الألماني ( Peter Eigen ) مع تسعة آخرين من خمس دول مختلفة هذه المنظمة التي تهدف إلى محاربة الفساد الإداري والمالي. (الحيالي، 2008: 121)

ويشير مصطلح الشفافية إلى مبدأ خلق بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات عن الظروف والتصرفات القائمة يمكن الوصول إليها بسهولة وتكون مرئية وقابلة للفهم، والإفصاح يشير إلى العملية المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات في التوقيت المناسب وجعلها واضحة وظاهرة (علنية) وتتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات التي تشمل الملائمة والمصادقية وقابلية المقارنة والفهم (العيساوي وآخرون، 2008: 139).

ويعد الإفصاح والشفافية احد أهم المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات وذلك بما يحملانه من أسس حول كيفية إعداد المعلومات المالية ومراجعتها وأساليب

الإفصاح عنها بما يتفق والمعايير العالية الجودة , بما فيها الوضع المالي وملكية النسبة العظمى من الأسهم وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والمخاطر التي يمكن التنبؤ بها ، كما يتضمن ضرورة إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع المعايير المحاسبية والمالية الدولية ، وتوفير القنوات التي عن طريقها يمكن الحصول على المعلومات في الوقت الملائم وبالكلفة المناسبة أي الإفصاح عن المعلومات بطريقة عادلة لكل المساهمين والأطراف الأخرى . ويمكن أن يأتي هذا الأمر بشكل واضح من خلال التقارير الختامية التي يعلن عنها المصرف وتتضمن حساباتها الختامية ورؤية مجلس الإدارة بمسيرة المصرف وتقرير الرقابة المالية وبيانات أخرى ، وفي هذا الجانب يوجد نوعان من الآثار الخارجية للإفصاح المحاسبي : (الحنبلي، 2009: 16)

(1) الآثار الخارجية الحقيقية: إذا أدى الإفصاح إلى التأثير على التدفقات النقدية للشركات المنافسة إيجاباً أو سلباً كما هو الحال عند الإفصاح عن التعاملات أو الإسرار الخاصة بالتعاملات .

(2) الآثار الخارجية المالية: وهو الإفصاح الذي من المحتمل إن يؤدي إلى التأثير في أسعار التوازن لأسهم الشركات بمعنى آخر إذا أدى الإفصاح الخاص بإحدى الشركات إلى التأثير على توقعات المستثمرين لتوزيعات التدفقات النقدية للشركات الأخرى .

وقد تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فالتجتهت إلى أسواق المال. وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المدراء، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية، وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة وعلى ذلك، تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى ما يأتي :

- 1- تحقيق الشفافية والعدالة
- 2- منح حق مساءلة إدارة الشركة
- 3- تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعاً
- 4- مراعاة مصالح العمل والعمال
- 5- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة
- 6- تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه

- 7- تنمية المدخرات
  - 8- تعظيم الربحية
  - 9- إتاحة فرص عمل جديدة.
  - 10- أهمية الالتزام بأحكام القانون
  - 11- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي
  - 12- وجود هيكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين
  - 13- تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.
- [http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/1224.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1224.htm)

وعندما نتحدث عن الشفافية في ظل الأزمة الراهنة علينا أن ندرك أن خطورة تداعيات هذه الأزمة تكمن في زعزعة الثقة بسلامة الأصول وملاءة الشركات المعروضة في الأسواق المالية العالمية حتى بعد تغذية البنوك المركزية للمؤسسات المالية بما يقابل التزامات الديون المضمونة بنسب أعلى من المعتاد للديون الرديئة لذلك تبرز أهمية الشفافية في ظل الأزمة الراهنة لمواجهة تلك التداعيات. كما ينبغي معرفة أن أحد أهم أسباب تفاقم الأزمة يتمثل في غياب الشفافية وتأخر الإفصاح عن الخسائر إلى أن تراكمت بهذا الحجم الكبير فلو إن القوائم المالية لهذه المؤسسات المالية والبنوك العالمية كانت تعد طبقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها وأن مراجعي الحسابات كانوا يعطون تقارير محايدة بأن القوائم المالية تظهر المراكز المالية لهذه المنشآت بشكل عادل لما حصلت هذه المفاجآت لأن المعايير المحاسبية تلزم عند الشك في تحصيل الديون وعند انخفاض قيم الأصول طبقاً لقاعدة الحيطة والحذر ومبدأ الشفافية أن يتم تكوين مايقابلها بما يسمى مخصص الديون المشكوك فيها يخصم من أرباح ذلك العام.

ذلك أن الإفصاح والشفافية يظلان من العوامل المحورية والمرتكزات الرئيسية في توفير المعلومات الحيادية والدقيقة لمسألة ضرورية وجوهرية وإلزامية بغض النظر عن أية مسائل خلافية حول مستوى التوازنات المقبولة شكلاً أو موضوعاً بين الأطراف صاحبة المصلحة من جهة وإدارات الشركات المعنية من جهة أخرى.

لذلك نجد اليوم أن الجهات الرقابية على المستوى الدولي تبدي اهتماماً كبيراً بموضوع الشفافية وتدعو إلى إعادة النظر في التشريعات والقواعد والممارسات التي تحكمها بحيث تصبح جزءاً أساسياً من أدبيات الرقابة على المصارف.

والشاهد هنا أن اهتمام الجهات الرقابية والمؤسسات المالية على حد سواء ينبع من نقطة جوهرية أساسية هي أن انعدام الشفافية سيقود الى نتائج كارثية.

وهنا لا بد من الإشارة الى أن أحد أهم البنود التي اتفق قادة العالم حولها في قمة 16 تشرين الثاني نوفمبر 2008 في محاولاتهم لاستعادة الاستقرار المالي في العالم وكما يأتي:

<http://www.dr-shawkycenter.blogspot.com>

- 1- تحقيق الشفافية في الأسواق المالية الدولية
- 2- ضمان الإفصاح الكامل عن وضعها المالي من خلال شركات تقوم بمراجعة أدائها مؤكداً العمل على زيادة الشفافية والمسؤولية في الأسواق المالية العالمية.
- 3- تعزيز الضوابط التي تحد من التعامل في أدوات الدين من مشتقات وخلافه
- 4- تشجيع المؤسسات المالية على العمل لتبني نموذج البنك الشامل الكبير لحل مشكلة السيولة للمؤسسات الأصغر
- 5- المساهمة في تنمية الإقتصادات المحلية بما سيوفر لهذا البنك من قدرات مالية ضخمة توازي تلك المتوفرة للمؤسسات الغربية الكبيرة.

## الاستنتاجات والتوصيات:

- ومن خلال ما تقدم يمكن تحديد ما توصل إليه البحث بالاتي:
1. إن تأثيرات الأزمة المالية الحالية التي يتعرض لها القطاع المالي الأميركي على الدول العربية تتمثل في انخفاض أسعار النفط إذ إن هذا الانخفاض يؤثر في إيرادات الدول العربية ومن ثم قدرتها على الاستمرار في تمويل كثير من المشروعات التي تعتمد عليها الشركات .
  2. إن الأزمة المالية تؤدي إلى إصلاحات مهمة من شأنها تصحيح مسار الرأسمالية وسياسة الاقتصاد الحر بشكل يوفر للاقتصاد العالمي استقرارا ماليا واقتصاديا أفضل إذ إن انخفاض معدلات السيولة المترتبة على هذه الأزمة من شأنه المساعدة في تخفيض سخونة الاقتصاد والحد من ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم العالية لذا فإن انخفاض مستويات الأسعار من شأنه تحسين إدارة المخاطر وزيادة الحرص والحذر من التوسع في منح الائتمان وفي ذلك حماية للمؤسسات المقرضة خصوصا والاقتصاد عموما، وبالتالي توفر البيئة الاقتصادية الصحية التي تجنب اقتصاديات المنطقة الهزات وترسخ نمو وتطور اقتصادي قابل للاستمرار .
  3. تؤدي الأزمة المالية إلى تخفيض مستويات السيولة المفرطة على صعيد العالم وذلك نتيجة زيادة معدلات الائتمان أي المبالغة الكبيرة في الاقتراض والمديونية، إذ إن السيولة الكبيرة أدت إلى ارتفاعات كبيرة في الأسعار ومعدلات التضخم ونتيجة منح القروض أدت إلى قيام عدد كبير من المشاريع وبالنتيجة أدى ذلك إلى الضغط على الطلب على المواد الأولية ومواد البناء مما رفع أسعارها إلى درجة كبيرة جدا اضر بقدرة غالبية الأفراد ذوي الإمكانيات المحدودة والمتواضعة
  4. ضرورة عدم السماح بنسب عالية للمديونية في المراكز المالية للمؤسسات وصناديق الاستثمار نتيجة عدم تسديد القروض، إذ إن المديونية أصبحت في الاقتصاد الأميركي حسبا يبدو أنها عملية ادمان سواء على صعيد الأفراد او المؤسسات .
  5. على الرغم من التكنولوجيا الحديثة في الدول المتقدمة إلا أن ضعف الإفصاح والشفافية في تلك الدول تعد كارثة، وما زاد الأمر سوءاً هو ان السلطات الرقابية لتلك الدول ليست على علم بكامل التزاماتها ومديونيات المؤسسات المالية، فضلا على ان الميزانيات لا تعكس التزاماتها جميعها، إذ إن حجماً متزايداً من أنشطة المؤسسات خارج الميزانية من شأنه عدم الكشف عن الحجم الحقيقي للمشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الأمر الذي لا يسمح بالتحكم بها او معالجتها فلو ان القوائم المالية لهذه المؤسسات المالية والبنوك العالمية كانت تعد طبقاً للمعايير

- المحاسبية المتعارف عليها لكانت قد سيطرت على هذه الأزمة، لان المعايير المحاسبية تلزم عند الشك في تحصيل الديون وعند انخفاض قيم الأصول طبقا لقاعدة الحيطة والحذر ومبدأ الشفافية ان يتم تكوين ما يقابلها بما يسمى مخصص الديون المشكوك فيها يخصم من أرباح ذلك العام .
6. إن الشركات التي تريد تطبيق إجراءات حوكمة الشركات عليها ان لا تتوقف عند الإفصاح التقليدي الوقائي وان يتوسع في الإفصاح التثقيفي او الإعلامي لتحقيق التوازن والعدالة بين جميع الأطراف وليخرج الإفصاح من دور حماية الإدارة إلى دور حماية المستثمر.
7. ان تطبيق حوكمة الشركات يعدّ علاجاً فاعلاً من اجل الخروج من الكثير من الأزمات المالية خاصة في الدول المتقدمة إذ إن أهم المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح المحاسبي والشفافية وما يحملانه من أسس حول كيفية إعداد المعلومات المالية ومراجعتها وأساليب الإفصاح بما يتفق والمعايير العالية الجودة .
8. حوكمة الشركات جاءت كرد فعل واستجابة لنداء المساهمين وذلك للحد من التصرفات السلبية للمسيرين لغرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع وتحافظ على استمرارية الشركة .
9. لقد أثبتت الدراسات أن المستثمرين في كل أنحاء العالم على استعداد لدفع المزيد من الأموال لشراء أسهم الشركات التي تقدم وتعتمد أفضل مستويات الشفافية والحوكمة لذلك يجب الالتزام بالإطار المتعارف عليه دولياً للإفصاح الدوري حتي يتمكن أصحاب المصالح من تقييم استثماراتهم ومدى سلامتها وكذلك في هذا المجال يجب أن يفرض على الشركات الحد الأدنى من الإفصاح لتسيير تقييم السوق لسلامة الأصول.
10. ظهرت الحاجة الملحة لظهور حوكمة الشركات بسبب الممارسات غير الأخلاقية من قبل المدراء من خلال استغلال خبرات المحاسبين عن طريق المرونة التي وفرتها المبادئ المحاسبية في اختيار الطرائق والإجراءات المحاسبية والتي من شأنها أن تؤدي إلى إظهار أرقام الإيرادات والإرباح بشكل لا يمثل الواقع الفعلي والعدل للمركز المالي للشركة في مدة زمنية معينة، وقد تعدت الإدارة ذلك إلى الممارسات التي تتخذها في استمالة المدققين سواء كانوا داخليين ام خارجيين، الأمر الذي يؤدي إلى إعداد تقارير مالية تبين المركز المالي الذي يرغب فيه المدراء من دون الأطراف .
11. وقد وصل التلاعب والغش والتضليل في مؤشر داو جونز ( Dow Jones ) للأوراق المالية من قبل فئة من المتعاملين في هذه الأسواق ، وقد كشفت

- التحقيقات عن هذه الممارسات غير القانونية والتي ساهمت بدور فعال في تعميق الأزمة المالية.
12. أن الجهات الرقابية على المستوى الدولي تبدي اهتماماً كبيراً بموضوع الشفافية وتدعو إلى إعادة النظر في التشريعات والقواعد والممارسات التي تحكمها بحيث تصبح جزءاً أساسياً من أدبيات الرقابة على المصارف.
13. لقد أثبتت الدراسات أن الدول التي قامت بتطوير أنظمتها الحوكمية في أسواقها المالية استطاعت إن تحقق عوائد عالية على الاستثمار وبمعدلات قليلة من المخاطرة كما أكدوا أن تطور أداء أسواق الأوراق المالية وتحسنه هو برهان على ان تطبيق الأساليب الحوكمية، وبمعايير وأسس موضوعية ذات قدرة على إحداث تغييرات جوهرية وإيجابية على أداء أسواق المال .
14. الحد من التعامل في أدوات الدين من مشتقات وخلافه وتشجيع المؤسسات المالية العربية على العمل لتبني نموذج البنك الشامل الكبير لحل مشكلة السيولة للمؤسسات الأصغر والمساهمة في تنمية الإقتصادات المحلية بما سيوفره من قدرات مالية ضخمة توازي تلك المتوافرة للمؤسسات الغربية الكبيرة.
15. ضرورة إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء والمصارف قبل التعامل معهم وتحديد الخطر الائتماني المتعلق بذلك الى جانب الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي تنشأ في حالة تعثر السداد.
16. إن حوكمة الشركات علاجاً ووقاءً ومقويًا عامًا للشركات ويعود ذلك إلى أن الحوكمة تعدّ أحدث توجه عالمي لإحكام الرقابة على إدارات الشركات لمنعها من إساءة استعمال سلطاتها، كما تؤدي الحوكمة الجيدة الفعالة إلى الاكتشاف المبكر لانخفاض مستويات الأداء التشغيلي والمالي والإداري ومستويات الإفصاح والشفافية بالشركات وعلاجه فور اكتشافه ، الأمر الذي يساعد على وقايتها من الانزلاق في الغش والفساد ، ويجنبها الكثير من الأزمات .
17. تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة وذلك من خلال منح حق مساءلة إدارة الشركة وذلك من خلال وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين وتحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعاً فضلاً عن الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.
18. كما تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات و تعظيم الربحية فضلاً عن الالتزام بأحكام القانون و تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.
19. إن وجود نظاماً جيداً لحوكمة الشركة يوفر إطاراً حامياً ومانعاً لظهور كثير من التصرفات ويحد من محاولات التضليل فالحوكمة تساوي الأخلاق وهي تدعو

لتحسين الصورة الذهنية للشركات وكذلك مصداقيتها وتحسين درجة الوضوح والإفصاح والشفافية.

### المصادر

المصادر العربية:

أولاً: الوثائق الرسمية

1- المعايير المحاسبية الدولية، لجنة المعايير المحاسبية الدولية، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999.

ثانياً: الرسائل العلمية

1- الجرجوسي، سراء سالم داؤد سليمان، 2006، الأزمات المالية العالمية قياس ومحاكاة لازمات مالية في بلدان عربية مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

2- حنا، نسيم يوسف، 2006، مشاكل القياس والإفصاح عن حقوق الملكية ومعالجتها في شركات مساهمة مختارة من محافظة نينوى، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

3- الحنبلي، نور توفيق محمد نسيم، 2009، التوافق الزمني بين المعلومات المالية وتغيرات أسعار الأسهم (تطبيق في سوق الأسهم السعودي)، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.

4- العبيدي، صبيحة برزان، 2008، دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ثالثاً: المجالات العلمية

1- الحياي، صدام محمد محمود، 2008، دور الشفافية في تعزيز البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 10، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد.

2- السيدية، موفق احمد، محمد، سجي فتحي، 2008، الحوكمة والعقلانية المصرفية (رؤية تحليلية للإدارة المصرفية العربية)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 10، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد.

3- العيساوي، عوض خلف دلفوا وآخرون، 2008، دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 11، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد.

4- لطيف زيود، عقبة الرضا، 2006، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) "حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد (28) العدد (2)، اللاذقية، سوريا.

رابعاً: الكتب

1. حماد، طارق عبد العال، 2004، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

المصادر باللغة الانكليزية:

Hindriksen, Elden, 1992, Accounting theory, New york, Richad, D.Irwin.

الانترنت:

(1)

[http://www.kaldaya.net/2008/Articles/600/629\\_Dec08\\_08\\_DrEmilKh\(our101.html\)](http://www.kaldaya.net/2008/Articles/600/629_Dec08_08_DrEmilKh(our101.html))

(2)

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7C139E12-D7D6-400F-9DA0-DFFC111BEDD2.htm>

(3)

[/http://www.albankaldawli.org/financialcrisis](http://www.albankaldawli.org/financialcrisis)

(4)

<http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=213>

(5)

<http://www.pidegypt.org/download/azma.doc>